

اعتذارات وتردد: مخصصات اللاعبين الأجانب في السعودية تفقد وهجها

يواصل النظام السعودي مسار دفع أموال العامة لاستجلاب وجوه الرياضة وضمهم إلى أندية الرياضة. وفي حين نجح في الكثير من الصفقات التي أتمها بغية الترويج للبلاد وغسل سمعتها غربيا، إلا أنه يفشل في الكثير منها أيضا ربطا بثنائية المجهود الإعلامي الممارس والكاشف للانتهاكات السعودية ولانحسار القدرات المالية القابلة والقدرة على إغراق العروض بالدولارات.

وفي هذا السياق، أعلن حارس مرمى نادي "مانشستر سيتي" إيدرسون عن أنه لم يحسم قراره بعد بالانضمام إلى الاتحاد السعودي لكرة القدم، وفق ما ذكرت صحيفة "دايلي ميل" الأحد 28 تموز/ يوليو 2024.

وتضمن العرض السعودي لإيدرسون حصوله على 500 ألف جنيه استرليني أسبوعياً في حال وافق على الانتقال للعب في "السعودية".

هذا وذكرت تقارير صحفية أن نادي مانشستر سيتي الإنجليزي لكرة القدم حدد مبلغاً ضخماً للسماح برحيل حارس مرماه الدولي البرازيلي إيدرسون موراييس إلى اتحاد جدة السعودي خلال فترة الانتقالات الصيفية

الحالية .

وبحسب خبير سوق انتقالات لاعبي كرة القدم، الإيطالي فابريزيو رومانو عبر حسابه الرسمي على منصة "إكس" فإن "المفاوضات بين الاتحاد ومانشستر سيتي بشأن إيدرسون لا تتقدم حالياً، فالأمر لا يزال معقداً".

وأضاف: "لقد كان مانشستر سيتي واضحاً: حزمة بقيمة 50 أو 60 مليون يورو أو عدم منح الضوء الأخضر لرحيل حارس المرمى البرازيلي". ولفت الخبير الإيطالي إلى أن اتحاد جدة يدرس خيارات أخرى في مركز حراسة المرمى من الدوري الإسباني وفي دوريات أخرى.

وكان إيدرسون البالغ عمره 30 عاماً، يدافع عن ألوان نادي مانشستر سيتي منذ صيف 2017 عندما انضم إليه قادماً من بنفيكا البرتغالي.

وفي سياق متصل، رفض نادي "برشلونة" الإسباني لكرة القدم عرضاً تبلغ قيمته 65 مليون يورو من أجل انتقال لاعبه البارز رافينيا إلى الدوري السعودي، خلال فترة الانتقالات الصيفية.

ونقلت صحيفة "موندو ديبورتيفو" الإسبانية عن مصادر في "برشلونة" قولها إن "النادي تلقى عرضاً تبلغ قيمته 65 مليون يورو من الدوري السعودي لضم رافينيا لكننا رفضنا هذا العرض لأننا نعتبره منخفضاً بسبب قيمة اللاعب".

إلى ذلك، كتبت صحيفة "ذا انجولوس تايمز" مقالاً تتحدث فيه عن الأمور التي سعدت "السعودية" غيرها في مجال الاستقطاب الرياضي. تحت عنوان "بفضل صناديق النفط والفورمولا 1، تشق المملكة العربية السعودية طريقها إلى ملاعب الرياضة المقدسة" تختصر الصحيفة مقومات البلاد في هذا المجال؛ المعتمدة على أموال النفط.

وتقول الصحيفة أن "السعودية" تحاول فرض نفسها كـ "موطن للأحداث الرياضية". "وبدعم من أموال شركة النفط العملاقة أرامكو المملوكة للدولة والوقف الضخم لصندوق الاستثمارات العامة التابع لها، شق النظام الملكي الاستبدادي طريقه في غضون سنوات قليلة فقط إلى أكثر الملاعب الرياضية قداسة في العالم". وتتابع "في كرة القدم، أغدقت أنديةها المحلية بمئات الملايين من الدولارات، وجذبت اللاعبين النجوم إلى دوريتها، ونجحت في الضغط من أجل استضافة كأس العالم 2034. لقد هزت محاولتها لإنشاء

بطولة غولف منافسة لـ PGA بما يكفي لإجبارها على الانضمام إلى اتحاد متردد.

التنس، والملاكمة، والكريكيت، والمصارعة المحترفة، وحتى الرياضات الإلكترونية - جميعها اهتزت بسبب الحجم الهائل للاستثمارات التي تمارسها المملكة لتحويل نفسها إلى قوة رياضية وترفيهية". وتلفت إلى أن "السعودية" بذلت مالا في رياضة الفورمولا ٢ تفوقت فيه على كل من الامارات والبحرين وقطر، التي استضافت بدورها سباقات الفورمولا وان.

هذا وفصل تقرير سابق لوكالة بلومبرغ بعض خطط "السعودية" للتحول بعيدا عن الاعتماد على النفط، بعد شروعاتها في إنفاق أرقام كبيرة، تشمل مشاريع رياضية وتكنولوجية. واعتبر التقرير أن كل تلك الاجراءات تهدف إلى تسريع عملية الانتقال إلى رؤية 2030.

ولفت التقرير إلى أن "بعض القيود المفروضة على القدرات المالية للبلاد دفعت بصندوق الاستثمار العام والحكومة والبنوك المحلية إلى استكشاف سبل أخرى لرأس المال.

وكانت قد كشفت "بلومبرغ انتليجنس" أن السعودية تواجه ديونا ضخمة هذا العام، حيث يضغط نقص السيولة على أجندة التحول الاقتصادي التي يتبناها محمد بن سلمان والتي تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات. وقد يحتاج المقرضون إلى إصدار ما لا يقل عن 11.5 مليار دولار من السندات بالعملات المحلية والدولية، وسيكون ذلك رقما قياسيا جديدا، يتجاوز مبلغ 10 مليارات دولار الذي تم جمعه في عام 2022. كما تشير الوكالة إلى أن الدافع للاقتراض هو الحجم الهائل للاستثمار المطلوب، مقابل تباطؤ نمو الودائع في بنوك البلاد ونقص الاستثمار الأجنبي فيها، يعني أن المقرضين سيحتاجون إلى الاعتماد بشدة على الاقتراض لتوفير الأموال للمشاريع الضخمة مثل مدينة نيوم ومدينة القدية الترفيهية.

وتواجه البنوك السعودية صعوبات في السيولة، فقد تجاوز نمو القروض الودائع لدعم الاقتصاد المحلي الذي انكمش العام الماضي. ووفقا للبيانات التي جمعتها شركة التحليل Projects MEED ومقرها دبي، ستحتاج البلاد إلى إنفاق 640 مليار دولار على البناء على مدى السنوات الخمس المقبلة بناءً على المشاريع الحالية. ويشير ذلك إلى أن البنوك قد تحتاج إلى توفير ما يقرب من 384 مليار دولار خلال تلك الفترة إذا قامت بزيادة الودائع والديون. وتبعاً لإدموند كريستو، كبير المحللين الماليين في بلومبرج إنتليجنس، فإن نمو الودائع السعودية يظل المحرك الرئيسي للتمويل، ولكن حوالي 15% من المطلوب قد يحتاج إلى أن يأتي من الديون، وهو ما من شأنه أن يترجم إلى إصدارات جديدة بقيمة لا تقل عن 11.5 مليار دولار سنويا. إلا أن "البنوك السعودية لا تملك السيولة اللازمة لدعم حجم احتياجات

البناء، لكنها ستجمع المزيد من الودائع وتستفيد من سوق الديون الدولية“ وفقا لكريستو.